Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol.7, No.4 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2025.070417 **Pages: 196-208**

ظاهرة انتشار المخدرات في العراق ودور السلطات الحاكمة في مكافحتها

م. م. صابرين احمد مجيد
كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ديالى، 32001، العراق.
sabrynahmdmjyed@gmail.com

الملخص
تعد ظاهرة المخدرات من اخطر المشاكل التي تواجه المجتمع العراقي في وقتنا الحاضر، وذلك لما لها من اثار جسيمة سواء على المستوى الصحي او الاجتماعي او الاقتصادي، فضلاً عن المستوى الامني، اذ شهد العراق تزايدًا لهذه الظاهرة بعد 2003، وذلك بسبب ضعف الظروف السياسية والامنية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، فضلاً عن ذلك ضعف الرقابة على الحدود في البلاد، وهذا بدوره ادى الى اتساع عمليات الاتجار لهذه المواد والتهريب لها، فقد ازداد نسب تعاطي هذه المواد خاصةً بين الفئات الشبابية، وذلك لارتباط هذه الظاهرة بعوامل عديدة، لاسيما البطالة والفقر، والتفكك الاسري، فضلاً عن ضعف الرقابة الاسرية، وهذا بدوره ادى الى زيادة نشاط شبكات الجريمة المنظمة في البلاد، وعليه فقد سعت السلطات الحاكمة في العراق، على سن قوانين صارمة وعقوبات شديدة على المتاجرين والمروجين لهذه الظاهرة، فضلاً عن تعزيز دور الاجهزة الامنية في مراقبة المنافذ الحدودية لبلاد والعمل على ملاحقة شبكات التهريب، فضلاً عن التعاون مع المنظمات والدول، لحد من انتشار هذه الظاهرة الفتاكة، فضلاً عن ذلك اطلاق حملات توعوية في المدارس والجامعات، للحد من انتشار هذه الظاهرة، فضلا عن ذلك انشاء مراكز لعلاج المدمنين وتأهيلهم، لكن على الرغم من هذه الجهود لازالت هذه الظاهرة تمثل تحدياً حقيقياً، يتطلب وضع استراتيجية شاملة تجمع بين الوقاية والعلاج والتوعية، لذا نستنتج من ذلك:
1- ان ظاهرة انتشار المخدرات في العراق ناتجة عن تداخل عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية.
2- الاجراءات التشريعية الحالية لاتزال تحتاج الى تحديث وتكامل.
3- دور والمنظمات غير الحكومية لايزال محدود، لكن يكون فعال إذا تم دعمهُ من قبل دول معينة.
الكلمة المفتاحية :انتشار المخدرات، انواع المخدرات، نشأة المخدرات، دور المؤسسات الرسمية لحد منها.

The Phenomenon of Drug Spread in Iraq and the Role of the Ruling Authorities in Combating it

Asst. Lect. Sabreen Ahmad Maged
College of Law and Political Science, University of Diyala, Diyala, 32001, Iraq.
sabrynahmdmjyed@gmail.com

Abstract

The drug phenomenon is considered one of the most dangerous problems facing Iraqi society, due to its serious repercussions on the health, social, economic, and security levels. Iraq witnessed an increase in this phenomenon after 2003 due to the weak political and security conditions that the country witnessed during that period, in addition to weak border control. This, in turn, led to the expansion of trafficking and smuggling of these substances, as the rates of abuse of these substances

increased, especially among young people, due to the association of this phenomenon with many factors, especially unemployment, poverty, and family disintegration, in addition to weak family control. This, in turn, led to an increase in the activity of organized crime networks. Accordingly, the ruling authorities worked to enact strict laws and impose severe penalties on traffickers and promoters of this phenomenon, in addition to strengthening the role of security services in monitoring the country's border crossings and working to pursue smuggling networks. In addition, they cooperated with organizations and countries to limit the spread of this phenomenon, in addition to launching awareness campaigns in schools and universities to limit the spread of this phenomenon, in addition to establishing centers for treating and rehabilitating addicts. However, despite these efforts, this phenomenon still represents a real challenge, requiring the development of a comprehensive strategy that combines prevention, treatment, and awareness. Therefore, we conclude.

1-The phenomenon of drug proliferation in Iraq is a result of the interplay of social, political, and economic factors.
2- Current legislative measures still require updating and integration.
3-The role of non-governmental organizations remains limited but can be effective if supported by certain countries.

Keywords: Drug spread, types of drugs, origins of drugs, the role of official institutions in curbing them.

المقدمة

لم تعد ظاهرة انتشار المخدرات في العراق، ظاهرة لها اثار اجتماعية واقتصادية وسياسية فحسب، بل اصبحت ظاهرة تمثل تهديداً بالغ الخطورة على الامن والسلم العالمي، وذلك لارتباطها الوثيق باقتصاد وحركة الاموال، فضلاً عن تداخل هذه الظاهرة مع انماط الظواهر الاخرى والتي تتمثل بغسيل الاموال وتمويل الارهاب والحروب الاهلية، وعليه شهد العراق تهديداً امنياً في السنوات السابقة وهذا بدوره ادى الى عدم قدرته على ضبط الحدود السياسية وانفتاحها امام تجارة المواد المخدرة وهذا بدوره ادى الى تنامي هذه الظاهرة بشكل واضح وخطير، لذا تعد محاربة الادمان من ابرز الادوار التي تمارسها المؤسسات سواء كانت مؤسسات رسمية او مؤسسات غير رسمية، الا ان الواقع العلمي اثبت ان ظاهرة انتشار المخدرات لازالت تشكل خطراً جسيماً على المجتمع العراقي وهذا بدوره يستدعي اتخاذ اجراءات بغية الحد من انتشار هذه الظاهرة.

أولاً/ اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من تسليطها الضوء على خطورة تعاطي المخدرات، لذا فأن اهمية الدراسة هو العمل على مكافحة المخدرات بكل الطرق والسبل، وذلك من خلال المعالجة الفعلية والجادة، بغية التقليل من خطر هذه الظاهرة، لذا تأتي اهمية البحث في تعزيز معاير الضبط الاجتماعي والتي تعتبر اساس التنشئة الاجتماعية لفرد، وهذا بدوره يحد من انتشار هذه الظاهرة، ووضع أليات عمل للمؤسسات الرسمية المختصة لمكافحة المخدرات بغية الحد من هذه الظاهرة.

ثانياً/ اهداف البحث

يسعى البحث للإجابة عن عدد من التساؤلات الرئيسة والفرعية:

1- ما المخدرات وماهي انواعها؟
2- ما التحولات التي طرأت على الواقع العراقي؟ وما العوامل التي ساعدت في انتشار هذه الظاهرة في المجتمع العراقي؟
3- ما دور المؤسسات الرسمية في مكافحة المخدرات بعد 2003؟ وهل يمكننا تقويم جهود المؤسسات المعنية؟ وما الطرق المقترحة لتصدي الى ظاهرة المخدرات في المجتمع العراقي؟

ثالثاً/ اشكالية البحث

تجسد اشكالية البحث بما يلي:
ما العوامل التي ساعدت في اتفاقهم ظاهرت المخدرات في العراق؟ وكيف اثرت هذه العوامل عل فاعلية المؤسسات الرسمية في مواجهتها؟ ومن هذا السؤال الرئيسي يتفرع عدة اسئلة:
ما أبرز الاسباب الاجتماعية التي ادت الى انتشار ظاهرة المخدرات في العراق؟
ما العوامل السياسية والاقتصادية التي ادت الى نمو ظاهرت المخدرات في العراق؟
ما مدى فاعلية المؤسسات الصحية والامنية في التصدي لظاهرة المخدرات؟

رابعاً/ فرضية البَحث

بغية معالجة اشكالية البحث، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان دور السلطات الحاكمة لمكافحة ظاهرة المخدرات في العراق بعد 2003، يتطلب توفير مجموعة من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكُلما كانت هذه المتطلبات تستند الى دعائم وركائز مدروسة بصورة منهجية وعلمية، كُلما أسهم في تحقيق تلك الغاية.

خامساً/ مناهج البحث

لغرض اثبات فرضية البحث فقد اعتمد الباحث على المناهج الاتية:
1- المنهج الوصفي/ لوصف ظاهرة المخدرات من حيث المفهوم والانواع.
2- المنهج المؤسساتي/ لبيان دور المؤسسات الرسمية في مكافحة ظاهرة المخدرات.
المنهج الاستشرافي/ لرسم تصورات دقيقة لواقع ظاهرة المخدرات في العراق وسبل مكافحتها.

سادساً/ هيكلية البحث

فضلاً عن المقدمة والخاتمة، فقد انتظم البحث الى مبحثين رئيسيين، قسم كل منها الى ثلاثة مطالب، جاء في المبحث الاول، بيان الاطار النظري المفاهيمي، اذ خُصص المطلب الاول منهُ لتناول نشأة المخدرات، وفي المطلب الثاني تعريف المخدرات، اما المطلب الثالث انواع المخدرات، وفي المبحث الثاني منهُ تناولنا دور السلطات الحاكمة في العراق لمكافحة المخدرات، اذ خُصص المطلب الاول منهُ لبيان اسباب انتشار ظاهرة المخدرات في العراق، اما المطلب الثاني فقد تناولنا بهِ دور السياسة العامة في العراق في مكافحة ظاهرة المخدرات، اما المطلب الثالث فقد تناولنا فيهِ دور المؤسسات التنفيذية والامنية في مكافحة ظاهرة المخدرات في العراق، وانتهى البحث ببعض المقترحات والتوصيات التي خرج بها الباحث.

المَبحث الأَول

إطار نظري مفاهيمي لظاهرة المخدرات

تعد ظاهرة المخدرات في الحقيقة، جريمة شديدة الخطورة على اي مجتمع، لما تشكله هذهِ الظاهرة من اثار جسيمة على النسيج الاجتماعي لأي دولة، وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب على الافق الاتي، المطلب الاول نشأة المخدرات، المطلب الثاني تعريف المخدرات، المطلب الثالث انواع المخدرات

المطلب الاول

نشأة المخدرات

ان ظاهرة المخدرات ليست بظاهرة جديدة، اذ استخدمت منذ الأف السنين لأغراض مختلفة وفيما يلي نبذة عن تاريخها:
اولاً: العصور القديمة: تعد بلاد وادي الرافدين من أقدم البلدان التي عرفت المخدرات قبل الميلاد، اذ عدَ الاشوريون نبات الخشخاش مثير للبهجة مانحاً للسعادة، فقد كانت هذه النباتات توصف من قبل الاطباء سابقاً في علاج بعض الامراض مثل المغص وتسكين الالم وعلاج حالات الأرق [1].اما حضارة وادي النيل اذ يعتبر الفراعنة من اوائل من عرف نبات الخشخاش والقنب، فقد كانوا يطلقون على نبات الخشخاش اسم نبات شبن، فقد كان استعمال هذا النبات بعيداً عن الادمان، اذ كان المصريون القدامى يستعملون الافيون لعلاج امراض العيون وعمل مراهم لتسكين الالام في الجسم، اذ كان المصريون يستعملون الافيون كدواء لتهدئة الاطفال من الصراخ[2].

اذ تروي الاساطير الاغريقية ان مورفين إله النوم كان يخترق احلام المقاتلين، ويجعلها سعيدة، وذلك من خلال مداعبتهم بأوراق خشخاش الافيون، فضلاً عن ذلك كان اليونانيون القدماء يستنشقون دخان النباتات المخدرة عند القيام بشعائر الدينية، فقد عرف الاغريق القدماء بعض الاعشاب والنباتات فاستعملوها لغرض العلاج، اذ كانوا يزرعون بعض النباتات لاستخلاص المواد الفعالة واستخدامها لأغراض العلاجية والطبية واستخدامها لأغراض طقوس السحر [3].اذ تعتبر الحضارات الصينية والهندية من أقدم الحضارات التي استعملت حشائش المخدرات، اذ تعد الصين من أقدم الحضارات التي استخدم القنب في صناعة الملابس والحبال وكانت بذوره تستعمل غذاء شأنها شئن الشعير والرز فضلاً عن استعماله في مجال الطبابة، واما في الهند فقدت تعددت نواحي استعماله ما بين التعاطي والطبابة[3].

ثانياً: العصور الوسطى: اذ اعتبرت المخدرات في العصور الوسطى ظاهرة مقبولة، دينياً واجتماعياً، للكثير من الثقافات في ذلك الوقت، اذ انها لم تعتبر جريمة بحق المجتمع في تلك الفترة ،فقد كانت تستخدم في العصور الوسطى لأغراض متعددة لاسيما في مجال الطب والتجارة وأيضا لغرض ممارسة الطقوس الدينية والشعوذة في تلك الفترة، وعليهِ فقد استخدم العرب المسلمون، الافيون لأغراض الطبية، اذ استخدم العلماء مثل ابن سينا والرازي، لغرض تسكين الالام اثناء العمليات الجراحية، فضلاً عن انتشار مادة القنب والحشيش، والقات، اذ كان يستخدمهُ المسافرون في العصور الوسطى من اجل زيادة اليقظة وتقليل الشعور بتعب اثناء السفر [1].ففي أوروبا انتشر استخدام بعض مواد المخدرات لأغراض الشعوذة والطقوس السحرية، فقد كان السحرة والكهنة في العصور الوسطى يستخدمون هذه النباتات من اجل التأثير على وعي الاخرين الى جانب استخدام المواد المخدرة، استخدمت الكحول اذ كانت الكحول في العصور الوسطى تصنع في اديرة والكنائس، اذ اعتبر الرهبان الكحول في تلك الفترة جزء من طقوسهم الدينية، وهذا ما يخالفهُ المجتمع الاسلامي، فقد كانت الخمور محرمة، الا انهم استخدم المسلمون في العصور الوسطى بعض المشروبات الكحولية لأغراض طبية [4].

ثالثاً: القرن العشرون: شهدَ القرن العشرون تحولاً ملحوظاً في استخدام المخدرات، فبدلاً من استخدامها لغرض الطبابة والدين، فقد اصبحت من ادوات الادمان والتجارة غير مشروعة، مدفوعة بجملة من العوامل كان أبرزها الحروب والتطور الصناعي الذي شهده القرن العشرون .فخلال فترة الحربين العالميتين الاولى والثانية تم استخدام الافيون والهيروين، لغرض تسكين الام الجنود، وبعد انتهاء الحرب عاد المحاربين مدمنين على الهيروين والافيون، وهذا بدوره ادى الى انتشار المخدرات في تلك الفترة [5]. اذ شهدت فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، نشوء وصعود ظاهرة المخدرات في أوروبا والولايات المتحدة بين الفنانين والشباب، وهذا بدوه ادى الى قيام الحكومات بجملة من الاجراءات، والتي تمثلت بأنشاء الاتفاقيات الدولية للحد من انتشار المخدرات فقد ظهرت في فترت الستينات من القرن الماضي حركة (الهيبيز) وهي حركة تبنت تعاطي الحشيش كوسيلة للتمرد على القيم السائدة في المجتمع [5]. ومروراً بفترة الثمانينات والتسعينات ظهرت في هذه الفترة المخدرات الصناعية مثل (الكريستال ميت إكستاسي). اذ انتشرت هذه المواد بين الفئات المراهقة والشباب، خاصتاً في النوادي الليلية والحفلات [6].

رابعاً: العصر الحديث: شهدت فترة الألفية تطوراً ملحوظاً للمخدرات، لتشمل ظهور المخدرات المصنعة، والتي تشمل الإكستاسي والكريستال ميت وسبايس وهذه المواد تصنع كيميائياً، اذ تعتبر هذه المخدرات أكثر خطورة على متعاطيها [2]. فضلاً عن ظهور المخدرات الرقمية والتي تتمثل بتقنيات صوتية ثنائية، والتي بدورها تحدث تأثير نفسي يشبه المخدرات على متعاطيها[3]. فضلاً عن ظهور المخدرات المنشطة والتي تتمثل (مودافينيل وريتالين) والتي استخدمت بشكل ملحوظ بين الطلاب والموظفين، لغرض تحسين ادائهم الذهني [7].

المطلب الثاني

تعريف المخدرات

اختلف تعريف المخدرات، باختلاف النظرة الى هذه المواد، فعلى الرغم من المساعي لتقديم تعريف جامع لها، لذا فأن من الصعوبة اعطاء تعريف شامل وجامع لهذه المواد المخدرة، وذلك بسبب اختلاف وجهات نظرت علماء الطب والمجتمع والشريعة الاسلامية وفقهاء القانون، والقوانين والتشريعات الدولية والوطنية لهذه المواد المخدرة، لذا سوف نعرف المخدرات وفق وجهة نظر كل منهم:

اولا: تعريف المخدرات لغةً: (الخدر بكسر الخاء وهو ستر يمد للجارية في ناحية البيت، وكل ما وارى الانسان من بيته ونحوه، وجمع كلمة خدر خدور، والخدر (بالفتح)الكسل وظلمة الليل والمكان المظلم، واشتداد الحر، واشتداد البرد، وتخدر اختدر اشتر، وخدورا اي دخلوا في غيم مطير او غيم فقط وكلها تدل على معاني الستر والخدر هو مذللا يغشي الاعضاء وفتور العيين او ثقل فيها والخدر هو فتور وكسل يعتري الشاب) [8].

اصطلاحاً: هي مجموعة من العقاقير والتي بدورها تؤثر على ذهن والحالة النفسية لمتعاطي هذه العقاقير اما بتنشيط الجهاز العصبي المركزي او ابطاءه، اذاً ان هذه العقاقير تسبب الادمان لمتعاطيها [9].

ثانياً: تعريف المخدرات من وجه علماء الطب: اذ يعرف علماء الطب المخدرات (بأنها مواد كيميائية تسبب النعاس او النوم او فقدان الوعي المصحوب بتسكين الالام للشخاص) [10] .وعليه فأن المخدرات تستخدم هنا لغرض ولعلاج الاضرابات النفسية وتهدئة الجهاز العصبي للإنسان، لذا فأن هذه المخدرات الطبية تشمل المسكنات الافيونية والتي تستخدم لتسكين الالام بعد العمليات، ومن أمثلتها المورفين والأوكسيكودون والفنتانيل، فضلاً عن المهدئات والتي تستخدم لغرض تقليل القلق والتوتر فضلاً عن المخدر العام والذي يستخدم، والذي يتم استخراجه من الافيون لفقدان الوعي اثناء العمليات الكبرى ومن أمثلته البروبوفول والهالوثان أضافةً الى ذلك المواد المهلوسة، والتي تستخدم تحت اشراف طبي لعلاج حالات الاضطراب ما بعد الصدمة او في حالات الاكتئاب، وعليه فأن هذه المخدرات يتم بشكل قانوني وتحت اشراف طبي دقيق من اجل تجنب الادمان عليها [11].

ثالثاً: تعريف المخدرات وفق فقهاء الاجتماع: اذ عرفوها بأنها ((مواد يتم تناولها من خلال الاشخاص، اذ تؤثر هذه المواد على عقله فتجعله يُقدم على القيام بتصرفات غير مقبولة اجتماعياً، ومنهُ يصبح تعاطيها مشكلة اجتماعية خطيرة تهدد الفرد والمجتمع)) [12]. وعليه ينظر فقهاء الاجتماع الى المخدرات من زاوية كيفية تأثير هذه المواد على الاشخاص في مجتمعهم، وبالمحصلة تؤثر هذه المواد على التفاعل الاجتماعي والاسري للفرد في مجتمعه، والتي يعتبرها علماء الاجتماع هي احدى الاسباب التي تؤدي الى الانحراف الاجتماعي للفرد [4]. اذ يعرفها روبيرت ميرتون (بأنها شكل من اشكال الانحراف الاجتماعي في المجتمع، الذي ينتج جراء التوتر بين الاهداف الثقافية مثل الثروة والنجاح والادوات المشروعة لتحقيقها [4]. اذ يعرفها إميل دوركايم (بأنها انعكاس حالات التفكك الاسري او فقدان التكامل الاجتماعي، مما يؤدي الى الانحراف والاجرام في المجتمع [13].

رابعاً: تعريف المخدرات وفق فقهاء الشريعة الاسلامية: تعرف المخدرات وفق الشريعة الاسلامية ((بأنها كل مادة تذهب العقل وتقود به الى الخدر والفتور سواء كانت هذه المواد طبيعية او مصنعة، مادام هذه المواد تسبب اضرار صحية او اجتماعية او نفسية للشخاص)) [14]. اذ لم يتطرق المشرع الى موضوع المخدرات، لانها لم تذكر في الكتاب او السنة النبوية الشريفة، ولكن نظر المشرع الى الاثار التي تشترك بها مع المسكرات كالخمر، استنادا الى قوله تعالى ((يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما اكبر من نفعهما ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون)) وقوله تعالى ((يأيها الذين امنو انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون)) [1].

اذ ورد في الحديث الشريف والسنة الشريفة احاديث عن الخمر كقوله ((كل مسكر خمر وكل خمر حرام)) وعليه فأن الخمر هو مادة تغيب العقل، وتجعل شاربها يقوم بتصرفات لا واعية، فضلاً عن انها غير مقبولة اجتماعياً، كتلفظ صاحبها بألفاظ غير مقبولة اجتماعياً او قيامه بلزنا .الخ من الافعال الغير مقبولة اجتماعياً، وهذا شأنه شأن المخدرات، الا ان المخدرات اكثر خطورة، لاسيما ان علاج الادمان في الاخيرة اصعب من علاج ادمان الخمر، والذي لا يترتب على متعاطيها اي اثار عند تركها، وهذا عكس ما نجده عند متعاطي المخدرات حسب ما ورد في الفقه الشرعي، ان كل مادة تغيب وعي صاحبها، وتجعله في حالة سكر، وتلحق بهِ اضرار اجتماعية ونفسية ودينية ، ينظر لها الشرع بأنها مادة مخالفة للعقيدة والدين[1].

خامساً: تعريف المخدرات وفق فقهاء القانون: اتفق المشرعون في مجال القانون، ان ليس هنالك تعريف للمخدرات، اذ ان القانون ينظر الى المخدرات بأنها مركبات تسبب الادمان، اذ قام المشرع بتصنيف المخدرات ضمن جدول حسب القوانين السارية في البلاد، بمعنى ان كل دولة تعمل على تحديد المواد الممنوعة والمواد غير ممنوعة، وعليه فهناك تعريفات قانونية فمنهم من عرفها ((كل مادة منبهة او مسكنة تؤثر على الفرد تأثير ضاراً نفسياً وجسدياً واجتماعياً)) [11]. ومنهم من عرفها بأنها ((كل مادة تعطي شعوراً كاذباً بالنشوة والسعادة والهروب من عالم الواقع الى عالم الخيال، وهذه المواد تكون صلبة او سائلة او مسحوقاً، او بلورياً على شكل اقراص او كبسولات وفق لطبيعة المادة المخدرة)) [15].

سادساً: تعريف المخدرات وفق فقهاء السياسة: يرى فقهاء السياسة ان المخدرات منظور واسع، اذ يشمل تأثيرات اجتماعية واقتصادية وامنية، لذا فمنهم من عرفها بأنها ((مواد تؤثر على استقرار المجتمع في دولة ما، من خلال زيادة معدلات الجريمة، مما يؤدي الى تدهور الوضع الاجتماعي ودخول المجتمع في ازمات اجتماعية، مما يترتب على الدولة تباع سياسات

لمكافحة المخدرات، بمفاهيم الوقاية والعلاج والعمل على اعادة التأهيل، اضافة الى فرض عقوبات الرادعة بحق مرتكبيها)) [16].

سابعاً: تعريف المخدرات وفق التشريعات الدولية والوطنية: اتفق مشرعون التشريعات الدولية والوطنية، ان ليس هنالك تعريف موحد للمخدرات، وفق الاتفاقيات الدولية لأمم المتحدة للمخدرات لعام 1961م وتعديلاتها عرفت المخدرات بأنها ((كل مادة طبيعية او مركبة، مدرجة في جدول الملحق بالاتفاقية اعلاه، والتي تكون عرضة لإساءة او الادمان ولها تأثير على الجهاز العصبي المركزي، وتؤدي الى تغيرات في المزاج والسلوك والادراك لمتعاطيها، وتشمل هذه المواد الافيونات والكوكايين والحشيش وغيرها من المواد المخدرة)) [6]. اذ هدفت هذه الاتفاقية اعلاه الى الحد من انتاج وتصنيع وتوزيع هذه المواد المخدرة، الا لأغراض طبية وعلمية فقط اضافتاً الى اتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971م، والتي ركزت على مراقبة العقاقير، والتي تكون ذا تأثير نفسي وعقلي والتي لم تكن مشمولة باتفاقية عام 1961م، مثل عقاقير الفيتامينات والـ LSD [17].

فضلاً عن اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة المتاجرة غير المشرعة في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988م اذ هدفت هذه الاتفاقية الى مكافحة الجرائم المنظمة بالمخدرات، لاسيما غسيل الاموال، فضلاً عن تجريم جميع الانشطة المرتبطة بالمخدرات، والعمل على تعزيز التعاون الدولي بين دول الاعضاء، فضلاً عن فرض القيود على المواد الاولية، والتي تستخدم في تصنيع المخدرات [3]. كما عرفتها الاتفاقية العربية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بأنها ((المخدر اي مادة طبيعية كانت او مصنعة من المواد المدرجة في القسم الاول عن الجدول الموحد)) وايضاً عرفت المؤثرات العقلية ((اي مادة طبيعية كانت ام مصنعة او اي منتجات طبيعية مدرجة بالقسم الثاني من الجدول الموحد)) [18].

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ ان المشرع قد حصر المفهوم القانوني للمخدرات ضمن الجداول المرفقة مع المعاهدات والتشريعات، اذ ان حصر المخدرات في جداول المعاهدات لها سلبياتها، اذ انها تقيد القاضي في الحكم، بمعنى انهُ يتقيد بلحكم من خلال هذه الجداول، واخراج ما عداها من دوائر التجريم [18].

المطلب الثالث

انواع المخدرات

من اجل تصنيف انواع المخدرات، اذ صنف الى ثلاث مجاميع والتي تم تقسيمها كالاتي:

اولاً: المخدرات الطبيعية: ويقصد بأنها المخدرات التي يتم استخلاصها من النباتات او الاعشاب، ومن امثلتها:

- مادة الافيون والذي يتم استخراجه من زهرة الخشخاش، اذ انه يعتبر مهدئ قوي يسبب النعاس والادمان.
- مادة الحشيش او المار جوانا، والذي يتم استخراجه من نبتة القنب الهندي، اذ انه مهلوس خفيف يسبب الاسترخاء.
- مادة القات، والذي يتم استخراجه من نبات القات، اذ يعتبر من المنشطات اذانهُ يسبب الادمان.
- مادة الكوكا، والذي يتم استخراجه من أوراق نبات الكوكا، اذ يعتبر منشط قوي مصدره الكوكايين الخام.
- الفطر السحري، مصده الطبيعي فطر يحتوي على سايلوسيبين، اذ يعتبر من المهلوسات التي تعمل على تغير الادراك البشري [19].

ثانياً: المخدرات شبه صناعية: ويقصد بأنها المخدرات التي يتم استخراجها من مواد طبيعية لكن يتم تحويلها او العمل على تعديلها كيمائياً، من اجل زيادة تأثيرها وقوتها ومن امثلتها:

- الهيروين، والذي يتم استخراجه من الافيون، اذ يعتبر مهدئ قوي ويسبب ادمان شديد.
- الكودايين، والذي يتم استخراجه من الافيون، اذ يعتبر مسكن للسعال والألم.
- المورفين، والذي يتم استخراجه من الافيون، يستخدم طبياً في العمليات.
- LSD اذ يرجع مصدره الطبيعي الى فطر مهلوس بعد تعديله كيمائيا، اذ انهُ يسبب هلوسة قوية جداً [20].

ثالثاً: المخدرات الصناعية: ويقصد بأنها مواد مخدرة تصنع بالكامل داخل المختبرات الكيميائية دون أصل نباتي ومن امثلتها:

- الكبتاغون، اذ يعتبر من المنشطات التي تسبب الادمان.
- كريستال ميث، يعتبر من المنشطات القوية التي تسبب تدمير للجهاز العصبي للإنسان.
- الفنتانيل، يعتبر من أخطر المواد، اذ انها مواد قاتلة بجرعات صغيرة، فضلاً عن انها مسكن قوي.
- الإكستازي، تعتبر هذه المواد منشطة ومهلوسة، اذ انها تشعر متعاطيها بسعادة وهمية وتخيلات وهمية.
- البنزوديازيبينات، تستخدم هذه المواد كمهدئ مثل فاليوم وريفوتريل [20].

رابعاً: المخدرات الرقمية: ويقد بها ترددات صوتية (نغمات ثنائية) يتم الاستماع لها عن طريق سماعات الأذن اذ انها تؤثر على الدماغ، اذ تم اكتشافها على يد العالم الفيزيائي هينرش دوف عام1839 واستخدمت في عام 1970، في الولايات المتحدة الامريكية، لغرض علاج بعض الحالات النفسية والقلق والتوتر، الى الاشخاص الذين يرفضون العلاج السلوكي (الادوية)، اذ يتم علاجهم عن طريق تذبذبات كهرومغناطيسية، تؤدي هذه التذبذبات الى جعل الدماغ يفرز مادة منشطة كالدوبامينثب، وهذا بدوره يخفف الالام وتحسين النوم لمرضى واعطاء احساس بالراحة ويكون ذلك تحت اشراف طبي، ففي اوائل القرن الحادي والعشرين انتشرت بين فئات المراهقين عبر مواقع الانترنت على شكل ملفات صوتية مدفوعة او مجانية، اي انها انتشرت بفضل سهولة الوصول لها الى جانب التهويل الاعلامي والفضول الشبابي، اذ ان بعض الوزارات الداخلية والتعليم في الدول العربية حذرت منها باعتبارها نوع من الادمان الرقمي [19].

المبحث الثاني

دور السلطات الحاكمة في العراق لمكافحة المخدرات

تتطلع السلطات الحاكمة في العراق بدور محوري في مواجهة ظاهرة المخدرات، والتي تصاعدت بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة، لذا تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، تناولنا في المطلب الاول اسباب انتشار ظاهرة المخدرات في العراق اما المطلب الثاني دور السياسة العامة لدولة في مكافحة المخدرات، اما المطلب الثالث دور المؤسسات التنفيذية والامنية في مكافحة المخدرات.

المطلب الاول

اسباب انتشار ظاهرة المخدرات في العراق

ان مشكلة تعاطي المخدرات هي من المشكلات التي تتعلق بظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وظروف القانونية والسياسية فضلاً عن الظروف الاعلامية والثقافية [21]. اذ شهد العراق خلال فترة بعد عام 2003 تصاعد ملحوظ في انتشار المخدرات في البلاد، فضلاً عن تجارة المخدرات اذ اصبحت تمثل تحدي يواجه السياسات الامنية والصحية والاجتماعية في البلاد، اذ يمكن ان ننجز ابز الاسباب التي ادت الى انتشار المخدرات في البلاد والتي تتمثل بـ العوامل الاجتماعية والعامل النفسي والعوامل الاقتصادية وعوامل سياسية وعوامل اعلامية ثقافية، وعليه فأن انتشار المخدرات في العراق ليس ناتج عامل واحد بل نتيجة تداخل جملة من العوامل الاجتماعية والامنية والاقتصادية وثقافية ادت الى انتشار المخدرات في العراق[22].

اذ تعتبر العوامل الاجتماعية من أبرز العوامل انتشار المخدرات، اذ عانى المجتمع العراقي ما عاناه من حروب وحصار اقتصادي دام ما يقارب ثلاث عشرة سنة، فضلاً عما مر على البلاد من الاحتلال الامريكي عام 2003، وهذا بدوره ادى الى دخول البلاد الى حالة من الفوضى والانقلاب الامني، ومن ثم الدخول الى النزاع الطائفي والتي ادت الى زعزعت استقرار المجتمع العراقي، وهذه الظروف اثرت على المجتمع العراقي مما جعله بيئة هشة لدخول المخدرات والمتاجرة بها [22]. اذ تعتبر الاسرة اداة الرعاية والحماية لفرد، اذ تعمل هذه الاسرة على ترسيخ القيم والاخلاق لفرد، والتي من خلالها القيم وانواع السلوكيات، اذ يعتبر الاب هو بمثابة المعلم في تحديد الثواب والعقاب والتعرف على السلوم الذي يجده رفضاً او قبولاً من الناحية الاجتماعية مما يدفع الاشخاص بالابتعاد عن الانحراف والجنوح الى الممارسات الغير صحيحة [23].

وعليه تعتبر مشكلة التفكك الاسري هي من ابرز المشاكل التي تدفع الفرد الى الانحراف واللجوء الى تعاطي المخدرات، وذلك بسبب عدم وجود مركزية في ادارة الاسرة، اذ يعد التعليم من ابرز العوامل التي تُكون البنية الثقافية للمجتمع، فضلاً عن ذلك تعد المدرسة لما لها من دور فعال في ضبط السلوك العام للطلبة، وعليه فأن المدرسة والجامعة، اما ان تكون اداة تمنع من انتشار ظاهرة المخدرات او ان تكون بيئة مشجعة لنشأة هذه الظاهرة في البلاد وبما ان ظاهرة تعاطي المخدرات هي ظاهرة اجتماعية، فأن العامل الاقتصادي له دور في انتشار ظاهرة المخدرات في البلاد، اذ يعاني العراق من ارتفاع معدلات البطالة خاصتاً بين الفئات الشبابية ،وفضلاً عن ضعف فرص العمل وهذا بدوره جعل الفئات الشبابية عرضة نحو الادمان باعتبار الادمان وسيلة لهروب من الواقع الذي يعيش فيه، اضافة الى ذلك تعتبر العوامل النفسية من ابرز العوامل لنتشار ظاهرة المخدرات، اذ يعاني العديد من الاشخاص من ضغوطات نفسية حادة ناجمة عن الحروب التي مرت بها البلاد فضلا عن النزاعات والظروف المعيشية الصحية، وهذا بدوره ادى الى اللجوء الى المخدرات كوسيلة للهروب وتخفيف الالام النفسية، لذا يمكن تحديد الاسباب النفسية لتعاطي المخدرات في المجتمع العراقي:

1- لغرض اشباع غرائز نفسية، اذ اكدت الكثير من الدراسات ان الكثير من المدمنين يسلكون في حياتهم طرائق مختلفة من اجل اشباع غرائزهم.

2- بما ان المخدرات تؤثر على المراكز العقلية الحساسة وتسبب الارتياح، اذ لجأت الطبقة الفقيرة الى اعتبارها وسيلة لزيادة نشاطهم، اذ ان هذا الاعتقاد غير صحيح.
3- قد يلجأ اليها الافراد لغرض التخلص من الارق الذي يتعرضون له نتيجة تعرضهم الى الاحباطات المختلفة.
4- او قد يكون الغرض من تعاطي المخدرات هو الفشل في الحياة الزوجية، او اكتشاف بعض الامور بعد الزواج يجعل الفرد يلجأ الى الادمان لغرض النسيان [24].

وعليه فقد تعتبر العوامل الامنية والسياسية من ابز العوامل لتفشي ظاهرة انتشار المخدرات في العراق، ادى عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية التي مرت بها البلاد بعد عام 2003 الى اضعاف سلطة الدولة على المنافذ الحدودية لبلاد، مما جعل العراق منطقة عبور رئيسة لتجارة المخدرات ومن ثم تحولت هذه المخدرات الى داخل البلاد وليتم استهلاكها محلياً اذ تعرضت البلاد جملة من الصراعات ما بين 2006-2017 والتي تمثلت بين حروب طائفية وضهور الارهاب والذي ادى الى ضعف مؤسسات الدولة لفترات طويلة وانشغال القوات الامنية بمحاربة الارهاب في تلك الفترة على حساب مكافحة الجرائم الاخرى مثل تهريب المخدرات وهذا بدوره انعكس على جعل العراق بيئة خصبة لنتشار المخدرات في العراق[24].

المطلب الثاني

دور السياسة العامة في العراق في مكافحة ظاهرة المخدرات

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات عميقة في بنيته السياسية والاجتماعية والامنية، حيث نعكس على استقراره الداخلي وقدرتهُ المؤسسية على ضبط الظواهر السلبية، ولعل ابرزها ظاهرة هي انتشار المخدرات، وعليه فقد اصبحت المخدرات في العراق، تمثل تهديداً متعدد الابعاد، فقد شملت الجانب الامني والجانب الاجتماعي والجانب الصحة العامة، خاصتاً في اوساط الشباب، اذ تفاقمت هذه الظاهرة بسبب تفكك المؤسسات الرقابية وازدياد معدلات الفقر والبطالة، فضلاً عن الحدود المفتوحة التي سهلت دخول المواد المخدرة وتداولها، كما ساهم غياب الوعي المجتمعي وغياب البرامج التوعوية من ابز الاسباب لنتشار المخدرات في العراق، ومن هذا المنطلق بات من الضروري تسليط الضوء على دور السياسة العامة في العراق لمكافحة المخدرات.

وعليه فقد لعبت السياسة العامة دوراً مهماً ومحورياً في مكافحة ظاهرة المخدرات، وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات وطنية شاملة تهدف هذه الاستراتيجيات الى الوقاية والعلاج والمكافحة، اذ باتت هذه الظاهرة تمثل تهديداً يمس الاستقرار السياسي العراقي والامن المجتمعي العراقي، وهذا يفرض على الدولة تبني سياسات عامة فعالة، من خلال نهج متكامل اذ يشمل الوقاية، والعلاج، والتشريع، والمراقبة المستمرة وهذا بدوره يساهم في حماية المجتمع العراقي والحفاظ على استقرارهُ [25]. ومن هذه السياسات الدور الوقائي التوعوي، اذ تقوم الدولة العراقية بتنفيذ برامج توعية شاملة، هذه البرامج يستهدف مختلف شرائح المجتمع العراقي، وخاصتاً الفئة الشبابية، اذ تهدف هذه البرامج بتعريفهم بمخاطر المخدرات الجسدية والنفسية، فضلاً عن ان هذه البرامج تشمل محاضرات تعليمية في الجامعات والمدارس، فقد برزَ دور الاعلام في نقل مخاطر المخدرات عبر التلفاز ووسائل التواصل الاجتماعي. اذ تعتمد السياسة العامة في العراق على الإطار التشريعي والقانوني من خلال فرض قوانين صارمة تمنع تهريب وتصنيع المواد المخدرة، والعمل على تجارة المخدرات، فقد تفرض عقوبات رادعة على المخالفين اذ تشمل هذه العقوبات الجنائية المتعاطين والمهربين، اضافة الى فرض رقابة على الصيدليات والمستشفيات لمنع اساءة استخدام الفرد المواد المخدرة، وعليهِ فقد يهدف الجانب القانوني خلق ردع قوي للحد من انتشار المخدرات [24].

اذ يبرز دورها العلاجي، حيث تقوم الحكومة العراقية بتوفير مراكز علاج للمدمنين، اذ تتضمن برامج طبية واجتماعية ونفسية، تهدف هذه المراكز الى مساعدة المتعافين للعودة الى المجتمع بشكل صحي، وتشمل هذه المراكز الاستشارات الاسرية، فضلاً انها تشمل برامج التدريب المهني لدعم إعادة اندماج الفرد في المجتمع. فضلاً عن الدور المراقبة والتقييم المستمر الذي تقوم به الحكومة، اذ تعتمد على الدراسات والاحصائيات من اجل متابعة انتشار المخدرات والعمل على تقييم فاعلية البرامج والسياسات المتبعة، إذ تساعد هذه المراقبة على تحديث الخطط الاستراتيجية ووضع سياسات جديدة تتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وعلاوةً على ذلك تظهر السياسة العامة العراقية لمكافحة المخدرات نهج متكامل يشمل الوقاية والتشريع والعلاج والمراقبة المستمرة، اذ يهدف هذا النهج الى حماية افراد المجتمع من اضرار المخدرات والعمل على تعزيز صحة الافراد في المجتمع العراقي، ودعم الاستقرار الاجتماعي والامني في العراق [26].

المطلب الثالث

دور المؤسسات التنفيذية والامنية في مكافحة ظاهرة المخدرات في العراق

من اجل مكافحة ظاهرة المخدرات في العراق ينبغي تعزيز تكامل الادوار بين المؤسسات التنفيذية والمؤسسات الامنية، فالمؤسسة التنفيذية تطلع بجانب العلاجي والوقائي، بينما المؤسسات الامنية يظهر دورها في المسؤولية الميدانية اي ملاحقة المجرمين ،لذا يعد مجلس الوزراء السلطة التنفيذية العليا في العراق، وهو السلطة المسؤولة عن وضع السياسة العامة والخطط الاستراتيجية، من اجل مكافحة ظاهرة المخدرات في العراق، فضلاً عن قيامهُ بتنسيق بين الوزارات لاسيما وزارة الداخلية والدفاع، والصحة والعدل والعمل والتربية والشؤون الاجتماعية، من اجل ضمان وتكامل الجهود فضلاً عن توفير الموارد المالية لدعم هذه السياسات اذ يتم التنسيق مع وزارة الصحة، وذلك لان وزارة الصحة تتحمل مسؤولية الجانب العلاجي والتأهيلي للمتعاطين هذه المواد المخدرة، اذ تقوم وزارة الصحة بتنسيق مع السلطة التنفيذية بأنشاء مراكز متخصصة لعلاج الادمان والعمل على إعادة تأهيل المدمنين اجتماعياً ونفسياً، فضلاً عن ذلك تراقب وزارة الصحة صرف الادوية التي تحتوي على مواد مخدرة من اجل منع سوء استخدامها، اضافتاً الى العمل على تنفيذ برامج توعوية لبيان مخاطر المخدرات فضلاً عن قيام السلطة التنفيذية بتنسيق مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، اذ تلعب وزارة التربية والتعليم العالي دوراً وقائياً، وذلك من خلال إعداد برامج توعوية وثقافية داخل المدارس والجامعات لغرض التعريف بأخطار المخدرات ، فضلاً عن قيامها بحملات توعوية داخل المدارس والجامعات من اجل التعريف بمخاطر هذه الظاهرة.

اضافة الى تنسيق السلطة التنفيذية مع وزارة الثقافة والاعلام، اذ تساهم هذه الوزارة على نشر ثقافة التوعوية، وذلك من خلال الحملات الاعلامية والاعلانية في الراديو والتلفاز ووسائل التواصل الاجتماعي، وهذا بدوره يساهم في خلق وعي مجتمعي بمخاطر المخدرات [27]. وعلاوةً على ذلك تلعب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية دوراً مهماً، وذلك من خلال دمج المدمنين المتعافين في المجتمع عبر برامج التدريب المهني والعمل على توفير فرص عمل لهم، فضلاً عن تقديم خدمات تأهيل اجتماعي ونفسي داخل مراكز الاصلاح الاجتماعي اذ يبرز الدور العملي الميداني في مؤسسات الدولة الامنية والتي تتمثل بما يلي:

اولا: وزارة الداخلية – المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية:

تعد هذه المديرية الجهاز الرئيسي لمكافحة ظاهرة المخدرات في العراق، اذ انها تقوم بتنفيذ العمليات الميدانية من اجل القاء القبض على المتاجرين للمخدرات، كما انها تلاحق الشبكات الاجرامية التي تروج وتتاجر في المخدرات والعمل على تفكيكها اذ اشار القانون رقم (50) لسنة 2017 في مادته (6/اولاً) ما واجبات ومهام المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، اذ يرأسها ضباط من ذوي الاختصاص اذ انهم يتولون ما يلي:

- العمل على مكافحة الجرائم المنصوص عليها، في هذا القانون والعمل على ضبط مرتكبيها.
- العمل على ضبط المواد المخدرة والسلائف الكيمائية، والتي يتم المتاجرة بها بشكل مخالف لقانون.
- العمل على توثيق البيانات عن العراقيين والأجانب المحكومين عن جرائم المخدرات، للتأكد من عدم عودتهم الى ارتكاب جرائم جديدة.
- العمل على مراقبة الناقلين التجار من اجل عدم استخدام وسائل النقل لغرض ادخال المخدرات للبلاد.
- العمل على مراقبة المجازين على وفق القانون، بالتصدير والاستيراد او النقل او الصناعة او الحيازة للمخدرات، من اجل التأكد من التزامهم بضوابط تلك الاجازة، والعمل على اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين.
- العمل على متابعة نشاطات مديريات شرطة مكافحة المخدرات في المحافظات والاقليم، فضلا عن التعاون مع البرامج الوطنية لمكافحة المخدرات في وزارة الصحة من اجل تنظيم الدورات التدريبية، لغرض تطوير مؤهلاتهم في مجال مكافحة المخدرات.

ولعل أبرز المهام التي تقوم بها المديرية العامة لشؤون المخدرات وفق المادة (6) من القانون اعلاه

- العمل على وضع الخطط من اجل ضبط مهربي ومروجي ومستعملي المخدرات.
- العمل على اجراء كافة الدراسات والتي من شأنها تطوير العمل الميداني والاداري في مجال مكافحة ظاهرة المخدرات والتي تتمثل بعداد الاحصائيات والبيانات والعمل على تحليلها وتقيم اعمال المكافحة دورياً [27].
- العمل على متابعة الادارات والاقسام والشعب وحدات مكافحة المخدرات في البلاد، والعمل على اعطائهم التوجيهات اللازمة في مكافحة المخدرات.
- العمل على رفع مستوى اداء العاملين من خلال برامج تدريبية داخل العراق او خارجه.

- تقوم بعقد الندوات واقامة المحاضرات وتوزيع المنشورات والملصقات من اجل التوعية بمخاطر المخدرات، فضلاً عن مكافحة التعاطي والعمل على ضبط مستعملي المخدرات من خلال الاشتراك مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في وضع وتنفيذ برنامج علمي مدروس لتوعية المجتمع بأضرار المخدرات والمؤثرات العقلية.
- العمل على مساعدة المدمنين السجناء في علاجهم، والتنسيق لغرض عرضهم على المستشفيات المختصة في معالجة الادمان.
- القيام بالاستعانة بمصادر من ذوى الكفاءة والامانة، من اجل الكشف عن اساليب التهريب بالمنافذ، والعمل على القيام بحملات مركزة على الطرق السريعة والاماكن المشبوهة، وبمراجعة بسيطة لبيانات وزارة الداخلية/ المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية بتقريرها السنوي لعام 2021، حيث نلاحظ مدى تنامي هذه الظاهرة على مدار 18 عام ـ اذ شكلت الاعوام (2019-2020-2021) النمو الاكبر لظاهرة المخدرات وعدد المتهمين، كما موضح في الجدول رقم(1)، كما ان التقارير التي تصدر من قبل وزارة الداخلية تشمل (15) محافظة ماعدا محافظات اقليم كردستان (اربيل –دهوك-سليمانية) حيث ان هذه احدى نقاط الضعف في التقارير الوطنية العراقية، ويكشف مدى الانخفاض مستوى التعاون بين حكومة المركز وحكومة الاقليم في توحيد الجهود في مكافحة المخدرات.

جدول رقم (1) يوضح كميات المواد المخدرة المضبوطة وعدد المتهمين الملقى عليهم

السنة	كمية المواد المخدرة (كغم)	عدد المتهمين الذين صدرت بحقهم احكام قضائية	عدد المتهمين الملقى القبض عليهم
2004 -	91 -	252 -	273 -
2005 -	157 -	279 -	336 -
2006 -	138 -	369 -	396 -
2007 -	381 -	401 -	515 -
2008 -	190 -	559 -	849 -
2009 -	294 -	754 -	1002 -
2010 -	114 -	833 -	1080 -
2011 -	160 -	531 -	1291 -
2012 -	82 -	822 -	1419 -
2013 -	43 -	396 -	1390 -
2014 -	61 -	1218 -	966 -
2015 -	25 -	787 -	1278 -
2016 -	78 -	1147 -	2182 -
2017 -	69 -	1638 -	2941 -
2018 -	354 -	1171 -	2737 -
2019 -	238 -	2766 -	6074 -
2020 -	426 -	3281 -	7514 -
2021 -	491 -	5970 -	12822 -
المجموع -	3392 -	23171 -	45065 -

اما بنسبة لإحصاءات عام 2021 (مواد مخدرة وموقوفين وموقوفات اناث) كما موضح في جدول رقم (2).

جدول رقم (2) يوضح احصائيات المواد المخدرة واعداد الموقوفين من الذكور والأناث.

المحافظة	كمية المخدرات كغم	عدد الحبوب المخدرة	عدد الموقوفين	عدد الموقوفات اناث
الانبار	63743	1021957	504	9
النجف	21643	271421	1017	11
كربلاء	5017	200692	550	18
بابل	22222	103935	1679	32
نينوى	5527	187944	295	1
البصرة	85939	92661	2001	55
ذي قار	36597	61267	678	35
واسط	3565	66262	567	4
كركوك	2056	55815	2156	48

ميسان	145496	46783	794	26
بغداد	52966	53624	2156	26
الديوانية	16744	32599	759	20
ديالى	6134	17669	437	5
المثنى	4463	8430	530	9
صلاح الدين	770	10250	161	3

يتضح من خلال الاحصائيات هنالك فرق بالأرقام والنسب والتي هي أخطر مرحلة يمر بها المجتمع العراقي، والسبب في ذلك هو تفشي الفساد وغياب العدالة الاجتماعية وشيوع البطالة مما جعل هذه الجريمة حالة مقبولة اجتماعياً، الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الداخلية /المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية بتقريرها السنوي لعام 2021 [28].

ثانياً: جهاز الامن الوطني وجهاز المخابرات:

اذ يهتم هذان الجهازان بالجانب الاستخباري، وذلك من خلال اتباع شبكات التهريب الدولية، والعمل على كشف طرق ادخال المخدرات للعراق، اذ يعتبر جهاز الامن الوطني الجهاز المسؤول عن حماية الامن الداخلي في البلاد، والعمل على مكافحة الجرائم المنظمة بما فيها المخدرات، اذ يتولى جملة من الوظائف الاساسية والتي تتمثل في جمع والعمل على تحليل المعلومات الاستخبارية الداخلية عن الشبكات المسؤولة عن الترويج والمتاجرة بالمخدرات، فضلاً عن تقديم ادلة استخبارية دقيقة، والعمل على تنفيذ عمليات ميدانية دقيقة ضد العناصر الاجرامية. لذا يبرز دوره في منع انتشار المخدرات داخل المدن والمناطق العراقية، فضلاً عن حماية المجتمع العراقي من اثار المخدرات الصحية والاجتماعية والنفسية.

وعلاوةً على ذلك يركز جهاز المخابرات العراقي على الامن القومي العراقي، ومكافحة التهريب الدولي، اذ يعتبر شريكاً استراتيجياً للأمن الوطني في مواجهة المخدرات، اذ يتولى هذا الجهاز جملة من الوظائف الاساسية والتي تتمثل في مراقبة الحدود والمنافذ الدولية، بغية منع دخول المخدرات الى العراق، فضلاً عن تقديم معلومات استخبارية استراتيجية حول الشبكات العابرة للحدود، فضلاً عن التعاون الدولي الاقليمي مع الدول المجاورة للعراق من اجل ملاحقة تجار المخدرات، وعلية فأن دوره يبرز في حماية العراق من التهريب الدولي للمخدرات، والعمل على كشف تمويل شبكات المخدرات والعمل على تفكيك البنية التنظيمية للعصابات. وعليه تتم عملية التعاون بين كلا المجلسين عن طريق تبادل المعلومات الاستخبارية وتنسيق العمليات الميدانية لملاحقة الشبكات الخارجية والداخلية، فضلاً عن مشاركة الخبرات والتقنيات الحديثة [26].

الخاتمة

ان ظاهرة المخدرات في العراق، تتمثل بأنها تحدي مركب يمس جانب المجتمع، اذ انها ليست مجرد قضية تخص الجانب الصحي او الجنائي، بل هي قضية ذات ابعاد اجتماعية، سياسية واقتصادية عميقة، اذ ساهمت الظروف غير مستقرة التي مر بها بلادنا في العقود الاخيرة، في خلق بيئة خصبة لانتشار هذه الافة، سواء من خلال ضعف الرقابة او تفشي البطالة في البلاد او من خلال ضعف الوعي المجتمعي، وفي هذا السياق برز دور السلطات الحاكمة من خلال التشريعات الرادعة، وتعزيز قدرت الاجهزة الامنية والاستخبارات العراقية لتصدري لمثل هذه الظاهرة، اذا تبرز جهود السلطات الحاكمة من خلال التعاون بين الدولة و بين مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والاسرة، بهدف الوقاية والتثقيف والعلاج في أنٍ واحد، وعليه فقد اثبتت الدراسات والتجارب ان نجاح اي دولة وقدرها على مواجهة المخدرات، لا يمكن تحقيقه فقط من خلال الاجراءات العقابية فحسب، بل يتطلب ويحتاج الة العمل على تكامل الجهود بين كُل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفضلاً عن المؤسسة الامنية، لذا فالسلطات الحاكمة تتحمل المسؤولية العظمى في رسم السياسات الوطنية من اجل مكافحة هذه الظاهرة الفتاكة في المجتمع، والعمل على تشريع قوانين الرادعة وتطبيقها بكل صرامة وعدالة، فضلاً عن ذلك العمل على تطوير قدرات الاجهزة الامنية، والعمل على تحديث اساليبها في مكافحة شبكات الترويج والتهريب لذا نستنتج من ذلك:

1- ان ظاهرة انتشار المخدرات في العراق ناتج عن تداخل عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية.
2- الاجراءات التشريعية الحالية لاتزال تحتاج الى تحديث وتكامل.
3- دور والمنظمات غير الحكومية لايزال محدود لكن يكون فعال إذا دعم من قبل دول معينة.

اولاً: المقترحات

1- العمل على وضع استراتيجية شاملة تجمع بين التشريع والتأهيل، والوقاية والعلاج.
2- العمل على تعزيز الرقابة على الحدود العراقية.
3- العمل على ادخال برامج توعوية الى المدارس والجامعات، بغية رفع مستوى الوعي في المجتمع.
4- العمل على توفير فرص عمل للشباب، بغية الحد من الاسباب الاجتماعية المؤدية للتعاطي.
5- العمل على انشاء مراكز مختصة لغرض اعادة تأهيل الدمنين، بغية دمجهم في المجتمع.

ثانيا: التوصيات

1- العمل على تعزيز التعاون الاقليمي والاستخباراتي.
2- العمل على تقوية ضبط الحدود، والعمل على بناء قدرات الاستخبارات والامن.
3- العمل على توسيع برامج الوقاية والتوعية.
4- العمل على زيادة الاستثمار في خدمات الصحة النفسية بغية في ذلك تأهيل المدمنين.
5- واخيراً العمل على مكافحة الفساد، وتحقيق السيادة القانون.

المصادر

[1] الحسن، محمد ابراهيم، 1988، المخدرات والمواد المشابهة للإدمان، دار الشرق للطباعة الرياض.
[2] مصلح، سامي،1986، رحلة في عالم المخدرات، دار النشر للطباعة والنشر، القاهرة.
[3] البدراني، ذياب موسى، 1995، المخدرات افة العصر الحديث، مطبعة الندى، الاردن.
[4] ريان، احمد علي، 1984، المخدرات بين الطب والفقه، دار الاعتصام، القاهرة.
[5] عبد المطلب، مهدي علي، 2005، تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية – دراسة مقارنة، مجلة الحقوق، العدد الثاني، جامعة الكويت، مجلس النشر العالمي.
[6] موسى، جابر جاسم. 1996، دور التوعية بأضرار المخدرات –الاثر الاجتماعي لتعاطي الشباب للمخدرات، الرياض، مطبعة البتراء.
[7] العزاوي، افراح جاسم،2001، تعاطي المخدرات وعقاقير الهلوسة (عواملها واثارها) رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كليه الآداب، جامعة بغداد.
[8] المرواني، نايف محمد، 1992، الادمان والمدمنون، دراسة نفسية اجتماعية، دار البيروتي، دمشق.
[9] عبد اللطيف، رشاد احمد،1999، الاثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات، دراسة ميدانية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999.
[10] الطاهر، عبد الجليل، 1999، المشكلات الاجتماعية في حضارة متبدلة، مطبعة دار المعارف، بغداد.
[11] عيسوي، عبد الرحمن، 1993، سيكولوجية الادمان وعلاجه، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
[12] المغربي، سعد، 2001، ظاهرة تعاطي الحشيش، دراسة نفسية اجتماعية، دار المعارف، مصر.
[13] العنزي، حامد خزعل، 2014، ظاهرة تعاطي وادمان المخدرات في المجتمع الكويتي العوامل المؤثرة واليات الوقاية (تحليل سوسيولوجيا) كلية الآداب عين الشمس، مجلد 45.
[14] فتحي، عبد الواحد، 2000، الارهاب والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.
[15] الخالدي، نوال احمد سارو،1997، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تعاطي المخدرات، جامعة النهرين، مجلة كلية الحقوق.
[16] الدحان، عبد الله ناصر. 1997، المراهقون والمدمنون، دراسة نفسية اجتماعية، دراسة ميدانية استطلاعية عن استنشاق المذيبات الطيارة، دمشق، مكتبة العبيكان.
[17] حسن، ديان موسى، الشباب والانترنت والمخدرات، بحث منشور في اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2012.
[18] الاسدي، اسعد جاسم 2005، ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق – بناء برنامج علاجي وقائي للحد منها، مجلة رسالة الرافدين العدد الثاني، مطبعة الرشاد الحديثة، بغداد، اذار.
[19] جمعة، عبير كامل، 2018، انتشار ظاهرة المخدرات وآثارها على المجتمع، المفوضية العليا لحقوق الانسان، قسم النشر والتأليف، شعبة البحوث والدراسات.
[20] احمد، صبيح شهاب، 2012 المخدرات في العراق المخاطر التي تهدد الشباب، دراسة اجتماعية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 27.
[21] خضير، وجدان رحيم، 2021، دور القوانين في مكافحة المخدرات في العراق، بحث منشور في مجلة سر من رأى للدراسات الانسانية، جامعة سامراء، العدد67، المجلد 17.
[22] سلمان، عقيل فالح، 2021، اليات الحد من المخدرات في العراق مع اشارة خاصة لبعض النماذج، مجلة حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 43.
[23] حسن، شذى فلاح،2021، دور النصوص الجنائية في تحريم ظاهرة المخدرات في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة العراقية، العدد 11.

[24] كامل، ضفاف احمد، 2022، ظاهرة المخدرات في العراق واثارها على الامن الوطني العراقي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة العراقية، العدد 13.
[25] جعفر، طالب جعفر،2016، انتشار المخدرات في العراق - دراسة مستقبل قلق، دار الجبل، ط1، بغداد.
[26] حسن، باسمة عزاز، 2013، أثر المخدرات على الامن الاقتصادي في البصرة، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 27.
[27] خليفة، حسن سلمان، 2022، دور السياسة الامنية في معالجة ظاهرة المخدرات وتأثيرها على الامن الوطني العراقي، مجلة حمورابي، العدد 43.
[28] دراسة خاصة عن واقع المخدرات في العراق، وزارة الداخلية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، شعبة الاحصاء ،2021.